مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع: المراة والتنمية المستدامة		ا لرقم
	المصدر : صوت المراة العربية	موقع الواب :	البلد : تونس
		التاريخ01 -10-2010	العدد و [ص]: 6

المرأة العربية واستدامة التنمية: أيّة علاقة؟

تمهيد

اتّسمت التجارب التّنمويّة بالبلاد العربيّة منذ أواسط القرن الماضي بتداخل عدّة عناصر اجتماعيّة وثقافيّة واقتصاديّة ومؤسسيّة، ولعلّه من المهمّ محاولة تفكيك هذه العناصر المتشابكة من خلال محاولة طرح السؤال حول موقع المرأة في التجارب التنموية العربية وعلاقة ذلك بمفهوم التنمية المستدامة .

1 - في ماهيّة التنمية المستدامة :

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يتبلور كاتّجاه ملحّ فرضه تنامي انتشار الظواهر الباعثة على الانشغال في كلّ أرجاء العالَم من مثل التلوّث والفقر والتفرقة بين الجنسين وعدم تكافؤ الفرص بين الفئات الاجتماعيّة، وقد راج المفهومُ في البداية باللغة الإنجليزيّة تحت مُسمّى «التنمية القابلة للاحتمال» sustainable development الذي تُرجِم إلى الفرنسيّة بـ: développement soutenable ، ثمّ استُعمِل مفهومُ «التنمية القابلة للحياة» développement viable قبل أن يستقرّ عند مفهوم «التنمية المستدامة» développement durable.

وتكاد جلُّ التعريفات الخاصّة بالتنمية المستدامة تتّفقُ على أنّها عمليّة توسيع للخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع، ويعني ذلك أنْ تتّجه التنمية إلى جميع مكوّنات المجتمع وعناصره البشريّة والماديّة والطبيعيّة، بمعنى آخر، تتوجّه عمليّة التنمية المستدامة إلى الرّجال والنساء، وخاصّة الفقراء والفئات الضعيفة، كما تأخذ في الحسبان « حماية فرص الحياة للأجيال المقبلة والنظم الطبيعيّة التّي تعتمد عليها الحياة.

تنزع التنمية المستدامة إذن إلى التوفيق بين الإنسان والطبيعة والاقتصاد على مدًى بعيدٍ وعلى نطاق واسع، وإلى ضمان رخاء البشريّة حاضرا ومستقبلا، وذلك بتوفير فرص العيش في انسجام مع الطبيعة وخلق بيئة تمكينيّة يمكن أن يتمتّع فيها جميع الناس بحياة طويلة وصحّية ومبدعة.

هكذا يبدو مفهوم التنمية المستدامة مفهوما موسّعا، فهو يمسّ مجالات عدّة ومحاور مختلفة مرتبطة بحماية البيئة والعدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والحكم الرّشيد، ويعكس هذا التوسيع في المفهوم تضاعفا في الأهداف، ويجعل للتنمية البشريّة المستدامة عدّة جوانب يؤثّر جميعُها على حياة الفئات الاجتماعيّة الهشّة مثل النساء والأطفال والشيوخ والفقراء وذوي الحاجات الخصوصيّة... . من هذه الجوانب نذكر:

- التمكين الذي يعني توسيع القدرات وإتاحة الخيارات المتعدّدة أمام الرّجال والنساء من أجل الزيادة في قدرتهم على ممارسة تلك الخيارات دون أن يكونوا تحت وطأة الجوع والحاجة والحرمان، وأيضا من أجل أن ينالوا الفرصة كاملة للمشاركة في صنع القرارات المتّصلة بحياتهم.
- أمّا المبدأ الثاني للتنمية المستدامة فهو، التضامن في أبعاده المحليّة والوطنيّة والدوليّة، وهو يهدف إلى تعزيز الشعور بوجود معنى للحياة وأهداف مشتركة. وهو ما يقتضي تنمية بشريّة شاملة تتيح لجميع الأفراد التّعاون والتّفاعل.

● المبدأ الثّالث من مبادئ التّنمية المستدامة هو مبدأ العدل والإنصاف، بمعنى توسيع الإمكانات والفرص ليس فقط لزيادة الدّخل ولكن أيضا لإتاحة حظوظ متساوية لجميع الناس من الجنسين للالتحاق بالتّعليم وللارتقاء المهني والاجتماعي، ويفضي مبدأ الإنصاف إلى مبدإ رابع يقترب منه وهو:

● مبدأ المشاركة النّشيطة لكلّ فرد بصفته مواطنا عليه واجبات كما له حقوق.

● الجانب الآخر من التّنمية المستدامة هو جانب الأمن، وهو من الحاجات الإنسانيّة الأساسيّة الأكثر إلحاحا، ويأتي في سُلّم هرم الحاجات كما صوّره «ماسلو» Maslow في المرتبة الثانية بعد الحاجات الفيزيولوجيّة كالطّعام واللّباس والسّكن. فالإنسان في حاجة إلى التّحرّر من الظّواهر التّي تهدّد معيشته مثل المرض والقمع والعنف.

هكذا إذن يبدو مفهوم التّنمية المستدامة كاشفا عن مقاربة أُفقيّة تندرج ضمن تمشّ تنموي شامل يأخذ في الاعتبار الرّهانات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة ويطرحها على النّقاش في إطار ديمقراطيّ تشاركيّ. ويحيل هذا المفهوم، كذلك، على أنّ التّنمية كُلٌّ مترابطٌ تتأثّر عناصره ببعضها البعض ما يستوجب تناولها في كلّيتها، أي عدم التّركيز على بُعد تنموي دون الآخر.

وينسحب مبدأ الأفقيّة بدوره على الفاعلين أنفسهم، بمعنى أنّ للجميع الحقّ في المشاركة في مسار أخذ القرار في إطار من الحكم الرّشيد، ويصبح مبدأ الكفاءة دون سواه هو المحدّد لتوزيع الأدوار والمكانات في المجتمع. أمّا عن هؤلاء الفاعلين فيمكن أن يكونوا مواطنين أو من المنتمين إلى جمعيّات أو مؤسّسات. ونستنتج ممّا سبق أنّ التّنمية المستدامة لا تعني النموّ الاقتصادي فحسب، فهو، وإن كان عنصرا ضروريّا وأساسيّا، لا يعدو أن يكون إلاّ وسيلة لتحقيق التّنمية البشريّة المستدامة القائمة على عناصر أربعة بالغة الأهميّة وهي: القضاء على الفقر، خلق الوظائف واستدامة الرّزق وسبل العيش، حماية البيئة وتشجيع سياسات النّهوض بالمرأة، بمعنى إجمالي، يمكن القول إنّ التّوجّه نحو التنمية المستدامة هو أحد تجلّيات الحكم الرّشيد، هذا المفهوم الذي تبنّته المؤسسات الدولية تحت مسمّى «الحكمانية»good gouvernance بغاية تدقيقِ معايير «الإدارة العمومية الجيّدة» قبل أن يتطوّر المفهوم وينزاح تدريجيّا من مجال المؤسّسة العموميّة والمنشأة الخاصّة إلى الحقل السياسي، بمعنى تحويل أشكال الفعل العمومي وأنماط العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني لتأخذ بعين الاعتبار تنوّع أقطاب السلطة التي تسمح بتطوير عمليّات التبادل والاتفاق والتفاوض بين هذه الأقطاب المؤثرة، وتخلق الرغبة في تطوير استراتيجيات المشاركة في إعداد القرارات الجماعية، وذلك من أجل تحقيق اللامركزية والتنمية المحليّة، وإرساء الدولة المدنية، وممارسة كلّ المواطنين للفعل التشاركي، ودعم الطاقات في ظل العدالة وحقوق الإنسان، وتأكيد العلاقة بين النوع والتنمية، وأخيرا التنشئة على المواطنة.

يبدو إذن ممّا سلف ذكره أنّ مسألة النهوض بأوضاع المرأة تمثّل عنصرا مهمّا من عناصر التنمية المستدامة، وهو ما أكّده برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. ولعلّه من المشروع طرح السؤال حول ملامح مشاركة المرأة العربيّة في الحياة العامّة لأنّ ذلك يؤشّر على مدى الانخراط في مسار التنمية المستدامة بالبلاد العربية.

تنزع التنمية المستدامة إلى التوفيق بين الإنسان والطبيعة والاقتصاد وإلى ضمان رخاء البشريّة حاضرا ومستقبلا

المتمعّن في المسارات التنمويّة العربيّة يلاحظ الدور المتعاظم الذي بدأت تأخذه المرأة

2 - المرأة العربية والمشاركة في الحياة العامّة

إنّ المتمعّن في المسارات التنمويّة العربيّة يلاحظ الدور المتعاظم الذي بدأت تأخذه المرأة على اعتبار رسوخ القناعة بالدور الطليعي الذي يمكن أن تلعبه في الحياة العامّة بكلّ مشاربها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة.

ومعلومٌ أنّ هذا الدور المميّز الذي يمكن أن تلعبه المرأة في تنمية المجتمع إلى جانب الرجل يمرّ عبر تجاوز عوائق اجتماعيّة ثقافيّة تقاوم التغيير وتكرّس مواقف متحيّزة ضدّ المرأة وتعرقل مشاركتها في صنع القرار. فما من شكّ أنّ النظام الأبوي الذي يقوم على الهرميّة وتفوّق الرجال على حساب النساء آخذٌ في التراجع ولكنّه لا يزال موجودا في كلّ البلاد العربيّة وإنْ بدرجات متفاوتة.

ولئن تنوّعت التجارب العربيّة في مجال التحديث عموما والنهوض بأوضاع المرأة تحديدا واتّخذت مساراتٍ متفاوتة العمق، فإنّ ذلك لا يمنعُ من القول إنّ المجتمعات العربيّة قد عرفت خلال العقود الماضية تغيّراتٍ لافتة في بُناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة والسياسية.

ففي المستوى الاقتصادي شهدت الدول العربيّة انخراطا في اقتصاد السوق وفق النموذج الليبرالي مع ما يعنه ذلك من حدوث تحوّلات في نمط العيش وإقبالٍ على التكنولوجيات الحديثة وانفتاح على ما يحدث في المجتمعات الأخرى التي قطعت أشواطا في مسار الحداثة، وهو ما أثّر إيجابا على الحياة السياسية، إذْ شهدت البلاد العربيّة ممهّدات مسيرة التحول الديمقراطي بعدَ تظافُرِ العوامل المساعدة على ذلك، فتعدّدت الأحزابِ العلنيّة، وبدأ المجتمع المدني يلعب دوراً ديناميكياً في الحياة العامّة.

أمّا على الصعيد الاجتماعي، فقد انتشر التعليم بمستوياته المختلفة بالنسبة إلى الذكور والإناث على حدٍّ سواء، وانحسرت الأميّة، وحدثت تَبعا لذلك تغيّرات في مستوى بنية الأسرة، حيث أصبحت الأسرة النووية هي الأكثر شيوعاً.

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه التحوّلات البنيويّة التي شهدتْها البلاد العربيّة ولو بدرجات متفاوتة قد أفضت إلى حصول تغيّرات جذريّة مهمّة على واقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إذْ بدأ المجتمع في الأقطار العربية يحاول تجاوز تلك التفرقة القائمة على النوع الاجتماعي وينأى نسبيّا عن التنشئة الاجتماعيّة التباينيّة التي تقدّم مضمونا تربويّا تنشيئيّا للولد يختلف عن ذاك الذي يُقدّم للبنت، وتَبعا لذلك شهدنا تغيّرًا في الأدوار الجندريّة للمرأة حيث بدأت تشغل مواقع لم تكن متاحة لها المشاركة بها سابقاً، ودخلتْ الحياة العامّة بكافّة جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وانخرطتْ في مسار المساهمة والمشاركة الفاعلة التي قد تصل في يومٍ ما إلى مستوى الشراكة مع الرجل.

لا غرابة إذن في تنامي ظهور تلك الحركات والجمعيّات والمنظّمات النسويّه في المجتمعات العربية بعد أن عانت المرأة من الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفترة طويلة من الزمن. وقد ارتبطت المنظمات النسويّه في بداياتها بالعمل الخيري الإنمائي ثمّ اتّجهت تدريجيّا إلى مواضيع ذات صلة بالتنمية المستدامة وحقوق المرأة وتحسين أوضاعها العامّة مستفيدةً من واقع الانفتاح الذي يتطوّر في الأقطار العربيّة يوما بعد يومٍ.

لقد بدتْ المشاركةُ الاقتصاديةُ للمرأة فاعلةً في الأنشطة غير التقليدية (غير الزراعية)، وتشير الأرقام المقدّمة من منظّمات العمل العربية والدولية إلى أنّ نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي قد تضاعفت تقريباً عمّا كانت عليه في السابق، وتنوّعت هذه المشاركة لتشمل قطاعات كانت في السابق حكرا على الرجال. لكنْ يجب التنويه إلى أنّ هذه المشاركة الفاعلة لم تصل بعدُ إلى مستوى الشراكة والتساوي مع الرجل، فالتفاوت بين الإناث و الذكور في العديد من النواحي مازال جليّا كعدم المساواة في الأجور وتركّز المرأة في قطاعات العمل التقليدية، ما يعني مشروعيّة مواصلة العمل المؤسسي في كلّ الاتجاهات لتثبيت المكتسبات الاقتصاديّة للمرأة وتدعيمها، ذلك أنّ عمل المرأة يؤدي إلى زيادة خبرتها و ثقتها بنفسها ويساهم في تثبيت حرّيتها.

وتُعتبَر مشاركةُ المرأةِ العربية في الحياة السياسيّة من التغيّرات اللافتة التي لحقت وضعها، فإلى جانب حقّها في الانتخاب والترشّح وممارسة العمل السياسي بشكل عام، صرنا نلمس لها تواجدا- وإنْ كان محتشِما- في الهياكل السياسية من حكومات وبرلمانات وإدارات مركزيّة ومجالس بلديّة وقرويّة ما يعني حضورها في صنع القرار المرتبط بالقضايا المجتمعيّة العامّة والقضايا الخاصّة بمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة ومن ضمنها المرأة. ولا يخفى ما للإرادة السياسيّة من دور في تثبيت الدور السياسي للمرأة وتدعيمه ذلك أنّ هذا الحضور السياسي يتمّ في الغالب عبر التعيين وعبر إقرار نسبة ثابتة للتواجد النسوي يجب احترامها حتّى خلال العمليّة الانتخابية.

أمّا عن مشاركة المرأة في المنظمات التطوّعية ومؤسّسات المجتمع المدني فتبدو مهمّةً كمًا وكيفًا وهي تكشف عن ديناميكية نسويّة فاعلة.

كذلك تشير الدراسات العديدة إلى تنامي تأثير المرأة العربيّة في الحياة الأسريّة إنْ من

ناحيةِ المساهمةِ في اقتصاد الأسرة أو في ما يتّصل بصنعِ القرارات حتّى تلك المتعلّقة بالمسائل الهامّة والمصيريّة، وهو ما يشير إلى تواصل التحوّلات في واقع الأسرة العربية وفي عمليّة وإعادة توزيع للأدوار.

إنّ ما سلف أن بيّنّاه من تحسّنٍ لأوضاع المرأة في مجال المشاركة في الحياة العامّة لا يمنع من القول بوجود مشكلات مازالت تعرقل مسار نهوضها، فالقوى المقاومةُ للتغيير مازالت قابعة في الذهنيات والعقليات حتّى وإنْ كانت التشريعات والقوانين تقدّميّةً، ومعلومٌ أنّ المجتمعات لا تتغيّر بقرار، فالتغيير هو عمليّةُ بناء ثقافيّ واجتماعيّ وهو دُربةٌ يتعلّم المجتمعُ من خلالها كيف يتخلّى عن عاداته وطبائعه القديمة ليتبنّى أنماطا معيشيّة جديدة تتلاءم مع سُنَن التطوّر.

هذه الملاحظة تقودنا إلى الإشارة إلى واقع المرأة الذي لا يخلو من مظاهر العنف والاستغلال والطلاق التعسّفي وغيرها من الممارسات التي تُضعف قُدرتَها على لعب دور فاعل في الحياة العامّة. كذلك لم ترافقْ عمليّات التغيير في وضع المرأة وخروجها للتعليم والعمل تحوّلات في الذهنيّات والبُنى الماديّة الأساسيّة في المجتمع لتخفّف عنها العبء، فلو تمعّنّا في المعيش اليومي للمرأة العربيّة العاملة لوجدنا أنّ العمل، مثلا، لم يُفْضِ إلى تحرّرها بل كبّلها بأعباء جديدة إلى جانب أعبائها الأسريّة، ولعلّ المثال الآتي سيقرّب لنا الصورة: زوجان يعملان ويعودان معًا إلى المنزل، فكيف سيكون تصرّفُ كليْهما؟ بالتأكيد أنّ الزوجة ستنغمس في ترتيب المنزل الذي تغيّبتْ عنه طوال النهار إلى جانب واجبات الطبخ ورعاية شؤون الأبناء في حين سينصرف الرجل إلى مشاهدة التلفزيون أو يخرج من جديد للجلوس في المقهى أو أداء بعض الزيارات أو ممارسة نشاط ترفيهيّ عوضا عن سعيه إلى مساعدتها وتقاسم بعض الشؤون الأسريّة معها، وهذا يعني أنّ بذور التوزيع التقليدي للأدوار مازالت حاضرة في الذهنيات وأنّ ثنائيّة الداخل والخارج مازالت مقبولة اجتماعيّا. هذا من ناحية الثقافة الاجتماعيّة المتضمّنة لبقايا قوى مقاومة التغيير، أمّا من ناحية البُنى الماديّة للمجتمع ومدى انسجامها مع واقع تطوير أوضاع المرأة فيمكن القول إنّ المجتمع لم يخلقْ بعدُ بالعدد الكافي مؤسّسات يمكن أن تُخفّف من بعض الأعباء العائليّة للمرأة من مثل تطوير مهنة المعينة المنزليّة ومَأْسَستها وتنظيمها والرفع من شأنها على غرار ما يحدث في مجتمعات متقدّمة أخرى لتكونَ مهنةً محترمة مثل باقي المهن، أو كذلك تطوير مؤسّسات المحاضن والمطاعم وتقريبها من الأسر، أو إيجاد صيَغ تتّصل بتنظيم أوقات عمل المرأة على غرار ذلك الإجراء التونسي الذي اتُّخذ سنة 2005 داعيا المرأة ذات الأعباء الأسريّة الكبيرة، العاملة في القطاع العمومي إلى حرّية العمل لوقتٍ كامل أو الاشتغال نصفَ الوقت بثُلُثَيْ الأجر، وهو إجراء يرمي إلى التخفيف من عبء المرأة وفي ذات الوقت إتاحة الفرصة لها للعناية بأسرتها.

ملاحظةٌ أخرى نسوقها حول التفاوت في أوضاع المرأة واحتياجاتها ممّا يجعل مسألة التدخّل لفائدتها مسألة بالغة التعقيد وتستوجب عمليّات تشخيص ودراسات مستفيضة حتّى لا تكون برامج النهوض بالمرأة منمّطة وعامّة وغير مستجيبة للحاجات الحقيقيّة. من هذا التفاوت نذكر ذاك التفاوت في الاحتياجات الخاصّة بالمرأة العاملة في قطاعات مهنيّة مختلفة وتلك الخاصّة بالنساء غير العاملات أو غير المتعلّمات، كذلك فإن التفاوت في أوضاع النساء جليّ بين الريف والحضر وبين الفئات العُمريّة المختلفة بالرغم من وجود المصلحة المشتركة في العديد من الجوانب الأخرى.

خاتمة

إجمالاً يمكن القول إنّ العناية بأوضاع المرأة والعمل المستمرّ على النهوض بها هو من صميم التنمية البشريّة التي تُعَدّ إحدى ركائز التنمية المستدامة التي تُنجَز بالإنسان ولأجله، وبهذا المعنى تصبح مختلف القوى الفاعلة في الأقطار العربيّة من مؤسّسات سياسيّة وقوى المجتمع المدني مدعوّة إلى دعم حقوق الفئات الضعيفة وحماية البيئة وتعبئة الموارد من أجل تأمين الصحّة والتعليم والسلامة والأمن للجميع.

إنّ تمكين المرأة وتوفير الفرص المتكافئة لها للمشاركة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة كفيلان بخلق حالة من الانسجام الاجتماعي حيث لم تَعُدْ مشاركة المرأة في الحياة العامّة شكلا من أشكال الترف وإنّما ضرورة ملحّة من أجل الدفاع عن مصالح المرأة والمجتمع والمساهمة في عمليّة التنمية المستدامة التي تتطلّب العمل على إلغاء كافّة أشكال التمييز القانوني ضدّ المرأة في كافة المجالات، لأنّ عدم المساواة يُؤدّي إلى إضعاف مسار التنمية المستدامة ويجعل من مواطنة المرأة مواطنة هشّة وضعيفة ■

لم تعُدْ مشاركة المرأة في الحياة العامّة شكلا من أشكال الترف وإنّما ضرورة ملحّة من أجل الدفاع عن مصالح المرأة والمجتمع